دراسة دور برامج التمويل في تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة (دراسة ميدانية في محافظة اللاذقية)

الطالبة: فيروز إبراهيم صالح

قسم: الإحصاء والبرمجة - اختصاص: سكان وتنمية - كلية الاقتصاد - جامعة تشرين

Fairouzsaleh95@gmail.com , 0998368053

إشراف: د. راميا الجبيلي

مدرسة في قسم الإحصاء والبرمجة – كلية الاقتصاد – جامعة تشرين

ملخص البحث

تناولت هذه الدراسة برنامج التمويل الصغير في محافظة اللاذقية والخدمات التمويلية التي يقدمها إضافة لدراسة دور هذا البرنامج في تنمية قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة متمثلاً بمؤشرات عدة كنمو المشروع وحجم الإنتاج وعدد العاملين فيه، وذلك من خلال دراسة ميدانية أجريت في محافظة اللاذقية.

وتم فيها استعراض ماهية التمويل الصغير وخصائصه ومبادئه والخدمات التي يقدمها، ودراسة دورة حياة المشروعات الصغيرة والمتوسطة وأهميتها والصعوبات والتحديات التي تواجهها.

ولقد تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي وتم دراسة أثر هذا البرنامج على تنمية المشروعات الصغيرة من خلال استبانة تم توزيعها على عينة عشوائية

مكونة من 473 مستفيد من برنامج التمويل الصغير موزعين على قطاعات إنتاجية ومناطق جغرافية مختلفة.

وقد تم تطبيق بعض الأساليب الإحصائية البسيطة مثل اختبار Binomial test واختبار Mann–Whitney، Kruskal–Wallis وذلك بالاستناد إلى بيانات ربعية تم الحصول عليها من المؤسسة الوطنية للتمويل الصغير في محافظة اللاذقية خلال الفترة الواقعة بين عام 2019 والربع الثاني لعام 2022.

ولقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- التمويل عنصر مهم في نشأة المشاريع الصغيرة ونموها، فقد اتضح وجود علاقة بين التمويل الصغير واستمرارية المشروع.
- عدم وجود تأثير واضح لبرنامج التمويل الصغير على تنمية المشروع متمثلا في زيادة الطاقة الإنتاجية وزيادة عدد العاملين فيه.

الكلمات المفتاحية: برنامج التمويل الصغير – تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة

Study the role of financing programs on the development of small and medium enterprises (field study in lattakia.)

Abstract

This study dealt with the microfinance program in Lattakia Governorate and the financing services it provides, in addition to studying the role of this program in the development of the small and medium enterprises sector, represented by several indicators such as project growth, production volume, and the number of employees in it, through a field study conducted in lattakia Governorate.

In it, the nature of microfinance, its characteristics, principles, and services it provides were reviewed, and the life cycle of small and medium enterprises was studied, its importance, and the difficulties and challenges it faces.

The analytical descriptive approach was used, and the impact of this program on the development of small and medium enterprises was studied through a questionnaire distributed to a random sample of 473 beneficiaries of the microfinance program distributed over different production sectors and geographical areas.

Some simple statistical methods were applied, such as the test Binomial Test and also the test Kruskal-Wallis H, Mann-Whitney

Based on quarterly data obtained from the National Microfinance Corporation in lattakia Governorate during the period between 2019 and the second quarter of 2022.

The study reached a set of results, the most important of which are:

1- Finance is an important element in the emergence and growth of small projects; it has became clear that there is a relationship between small financing and the continuity of the project.
2- The absence of a clear impact of the microfinance program on the development of the project, represented in increasing the production capacity and increasing the number of workers in it.

Keywords: Microfinance program ,Development of small and medium enterprises.

مقدمة:

تمثل المشروعات الصغيرة والمتوسطة مكانة مهمة في اقتصاديات الدول ، لأنها تشكل الغالبية العظمى من المشاريع الفاعلة في هذه الاقتصاديات وإن تفاوت نسبتها من بلد لأخر حسب المعايير المستخدمة في تصنفيها ، ومع مطلع القرن الحادي والعشرين حدث تحول مهم في مجال الاستثمارات وزاد اهتمام الدول بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة ، نظراً لمساهمة هذه المشاريع في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وذلك من خلال قدرتها على دخول الأسواق الإقليمية والدولية نتيجة جودة منتجاتها وانخفاض أسعارها ، بالإضافة لكونها رافداً للاقتصاد الوطني بما توفره من فرص عمل جديدة .

وعلى الرغم أن التمويل من أهم العوامل المؤثرة في نجاح المشاريع الصغيرة والمتوسطة إلا أن معظم المشاريع تجد صعوبة في الحصول على مصادر للتمويل نتيجة تردد مصارف ومؤسسات مالية كثيرة في منح القروض والتمويل الكافي خشية تعرضها لمخاطر التعثر المالي وعدم السداد من قبل هذه الشركات.

ومن هنا تبرز أهمية شبكات الدعم الرسمي وغير الرسمي التي تهدف إلى تسهيل حصول المشاريع الصغيرة والمتوسطة على التمويل.

انطلاقاً من ذلك سنتناول في هذه الدراسة دور برامج التمويل التي تقدمها مؤسسات التمويل الصغيرة في سورية في تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

الدراسات السابقة:

1- دراسة (زريق 2018) بعنوان: المشروعات الصغيرة ودورها في حل مشكلة الفقر (دراسة ميدانيه في محافظة اللاذقية).

هدفت الدراسة إلى إظهار أثر المشاريع الصغيرة على مستوى معيشة الطبقات الفقيرة في المجتمع.

توصلت الدراسة إلى أن:

- للمشروعات الصغيرة دور في الحد من الفقر من خلال تأثيرها في مستوى الدخل ويتجلى ذلك في مقدار الإضافات التي تولدها من عملياتها الإنتاجية إلى الناتج المحلي.
- للمشروعات الصغيرة دور في الحد من الفقر وذلك من خلال تأثيرها في المستوى الصحي.
- للمشروعات الصغيرة دور في الحد من الفقر وذلك من خلال تأثيرها في البطالة، حيث أن الفقير يجد في هذه المشروعات سبيلاً لخلق فرصة عمل من الصعب الحصول عليها من الوظائف الحكومية.
- ليس للمشروعات الصغيرة دور في الحد من الفقر وذلك من خلال تأثيرها في السكن وذلك نتيجة ضعف الدخل المتولد من هذه المشروعات وعدم كفايته لتوفير السكن أو تغيير طبيعته.

2- دراسة (بلدية 2018) بعنوان: مؤسسات التمويل الصغير وأثرها في الوضع المعيشي.

هدفت الدراسة إلى دراسة واقع مؤسسات التمويل الصغير في محافظة اللاذقية وتحديد أثر هذه المؤسسات في الوضع المعيشي للأسرة.

توصلت الدراسة إلى أن:

- وجود أثر واضح ذو دلالة إحصائية لمؤسسات التمويل الصغير في مستوى دخل الفئات المستفيدة منه، ولعل هذا هو الهدف الأهم من أهداف التمويل.
- إن التمويل الصغير يؤدي دورا مهماً وذو أثر في تحسين نوعية التعليم الذي يتلقاه المستفيد أو أحد أفراد عائلته.
- فيما يخص مستويات البطالة، أوضح التحليل عدم وجود الأثر المرجو ذو دلالة إحصائية لهذه المؤسسات في مستويات البطالة، فالمشروع

الـذي تـم القيـام بـه غالبـاً لا يشـغل إلا فـرداً واحـداً وهـو المسـتفيد مـن التمويل الصغير.

- كـذلك أظهـرت الدراسـة أن كـلاً مـن أصـحاب الصـناعات والعمـال لا يمتلكـون التـدريب الإداري والفنـي الـلازم أن إجـراءات الحصـول علـى القروض طويلة وبيروقراطية.
- قلـة الإمـداد الكهربـائي والمـائي، والتكلفـة العاليـة للنقـل والترحيـل هـي أكثـر العوامل التي تعيق عملية التنمية في ولاية شمال دارفور بوجه عام.

3- دراسـة(Islam,2009) بعنـوان: "معوقـات بدايـة ونمـو المشـروعات الصغيرة في بنغلادش"

قـام الباحـث بالبحـث فـي أسـباب البـدء بالمشـروعات الصـغيرة وتحليـل المعوقـات التـي تواجـه المشـروع فـي بدايتـه، وكانـت اهـم النتـائج أن الخـوف مـن البطالـة والتقاليـد العائليـة والخبـرة السـابقة فـي نفـس المجـال والـنقص فـي التعليم كانت من الأسباب الرئيسية لبدء هذه المشروعات.

وقد توصل إلى أن:

المعوقـات التـي تواجـه المشـروع فـي بدايتـه ومـا بعـد ذلـك فكـان مـن أهمهـا، نقـص رأس المـال الثابـت ورأس المـال العامـل، والـنقص فـي التـدريب والمهارة والضمانات غير الكافية والنقص في الأيدي العاملة الماهرة.

4- دراسة (Benjamin,2009) بعنوان: استراتيجيات لتقديم القروض الفاعلة للمشاريع الصغيرة للمؤسسات الريفية في نيجيريا.

هـدفت الدراسـة إلـى التعـرف علـى مميـزات وأفضـل ممارسـات الحصـول على قرض للمشروعات الريفية.

حيـث أجريـت الدراسـة فـي منطقتـي آبيـا وانـا مبـرا بسـبب الكثافـة السـكانية العالية من أصحاب المشاريع في المناطق الريفية.

وقد توصلت الدراسة إلى:

- أن أهم العوامل التي تحفز مؤسسات الإقراض على إقراض أصحاب المشاريع الريفية هو سداد القروض السابقة.
- إن المشاريع الزراعية هي الأقل حظاً في التمويل من قبل مؤسسات الإقراض.
- أن ملكية الأصول الثابتة تعتبر عاملاً مهماً في فرصة الحصول على قرض من مؤسسات الإقراض للمشاريع الريفية

- **<u>الفرق بين هذا البحث والدراسات السابقة:</u>**

بعد استعراض الدراسات السابقة يمكن القول إن جميع هذه الدراسات بما فيها دراستنا تؤكد على دور التمويل الصغير وأهميته للمشاريع الصغيرة والمتوسطة بالإضافة للمعوقات التي تواجهها.

إلا أن ما يؤكد عليه هذا البحث بشكل خاص هو دور برنامج التمويل الصغير في تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، والذي يعد عملية تنموية حديثة العهد نسبياً ملائمة لاقتصاديات الدول النامية التي تعاني من نقص في الأموال اللازمة للاستثمار، وضرورة لإنهاء تهميش الفقراء والمساعدة في إدماجهم بالتيار المجتمعي السائد، وبناء حياة جديدة لهم يتحسن بها مستوى معيشتهم ويساهمون في تعزيز النشاط الاقتصادي الوطني.

مشكلة البحث:

نظراً لأن التمويل الصغير والمتناهي الصغر هو تجربة جديدة على الساحة السورية مقارنةً بالدول المحيطة، فإن هناك الكثير من التساؤلات حول الدور الذي يسهم به في عملية التنمية وخاصة في ظل الأوضاع التي شهدتها سورية والتي أدت إلى إغلاق العديد من المنشآت العاملة مما انعكس بشكل واضح وكبير في انخفاض نسبة تشغيل اليد العاملة.

فعلى الرغم من ظهور العديد من مؤسسات التمويل التي تقوم بتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة إلا أننا نجد عدم قدرة أصحاب المشاريع على سداد الالتزامات مما يؤدي الى تعثر المشروع أو إغلاقه، ونتيجة لذلك تبنت بعض مؤسسات التمويل الصغير برنامج التمويل الصغير لدعم أصحاب المشروعات وعليه كان لابد من وجود دراسة لتوضيح مدى مساهمة هذا البرنامج في تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة واستمراريتها.

وسيتم من خلال هذه الدراسة الإجابة على التساؤل التالي: **ما هو دور برنامج التمويل الصغير في تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة.**

يتفرع من هذا التساؤل عدداً من الأسئلة الفرعية:

1- ما هو دور برنامج التمويل الصغير في استمرارية المشروع؟

2- ما هو دور برنامج التمويل الصغير في زيادة حجم الإنتاج للمشروع؟

3- ما هو دور برنامج التمويل الصغير في زيادة عدد العاملين في المشروع؟

أهداف البحث:

تتمثل أهداف البحث في النقاط الآتية:

- إلقاء الضوء على مفهوم المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- بيان الآثار الاقتصادية والاجتماعية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- التعرف على الصعوبات والمعوقات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في سورية.
- التعرف على واقع التمويل الصغير في محافظة اللاذقية.
- التعرف على جهود الدولة في دعم قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- الكشف عن الأهمية الاقتصادية لهذه المشروعات.

- تحديد دور برنامج التمويل الصغير في تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال:

دراسة دور برنامج التمويل الصغير في استمرارية المشروع.

دراسة دور برنامج التمويل الصغير في زيادة حجم الإنتاج للمشروع.

دراسة دور برنامج التمويل الصغير في زيادة عدد العاملين في المشروع.

أهمية الدراسة:

تظهر أهمية البحث في دراسة دور برنامج التمويل في تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة والتي بدورها تعتبر حل جوهري للتغلب على ظاهرة الفقر لاسيما في ظل الظروف الراهنة والحصار الاقتصادي الذي تعاني منه سورية، وكونها تتميز بقدرتها على خلق فرص العمل فضلاً عن دورها في انتاج السلع التي تحتاجها الأسواق المحلية.

ومن هنا تأتي أهمية الدراسة في تسليط الضوء على الدور الفاعل للتمويل الصغير في دعم صغار المنتجين والحرفيين وبالتالي له الدور الكبير في تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة وبالتالي محرض قوي لزيادة دورها في زيادة الناتج والتوظيف والتصدير.

متغيرات البحث

المتغير المستقل: برنامج التمويل الصغير.

المتغير التابع: تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال المؤشرات التالية:

- استمرارية المشروع.
- زيادة حجم الإنتاج للمشروع.
- زيادة عدد العاملين في المشروع.

فرضيات البحث:

الفرضية الأساسية: لا يوجد دور ذو دلالة إحصائية لبرنامج التمويل الصغير عند مستوى دلالة (a≤ 0.05) في تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

ويتفرع عنها الفرضيات الآتية:

لا يوجد دور ذو دلالة إحصائية لبرنامج التمويل الصغير عند مستوى دلالة (a≤ 0.05) في استمرارية المشروع.

لا يوجد دور ذو دلالة إحصائية لبرنامج التمويل الصغير عند مستوى دلالة (a≤ 0.05) في زيادة حجم الإنتاج في المشروع.

لا يوجد دور ذو دلالة إحصائية لبرنامج التمويل الصغير عند مستوى دلالة (a≤ 0.05) في زيادة عدد العاملين في المشروع.

منهج البحث:

اعتمدت الباحثة في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لتحقيق أهداف البحث وذلك بالاعتماد على مصدرين من البيانات:

البيانات الأولية: من خلال تصميم استبانة تتضمن المتغيرات المراد دراستها للإجابة على أسئلة البحث حيث تم توزيعها على عينة عشوائية من المستفيدين من التمويل الصغير في محافظة اللاذقية.

البيانات الثانوية: من خلال جمع المعلومات المتعلقة بالبحث حيث تم اختيار مجموعة من المراجع التي لها علاقة بموضوع الدراسة وتتضمن هذه المراجع المقالات العلمية والكتب الالكترونية والتقارير ومواقع الانترنيت والرسائل الجامعية.

وقد تم تخزين البيانات التي تم جمعها وجدولتها وتمثيلها بيانياً باستخدام البرنامج الإحصائي (spss) وتم حساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري ومعامل الاختلاف، كما تم الاعتماد على أدوات إحصائية مناسبة مثل اختبار Binomial Test لمتوسط عينة واحدة، واختبار Kruskal–Wallis،Mann–Whitney للفرق بين متوسط عينتين مستقلتين.

مجتمع وعينة البحث: يشمل مجتمع البحث جميع الأسر المستفيدة من التمويل الصغير في محافظة اللاذقية، حيث تم سحب عينة عشوائية من هذا المجتمع، وبلغ حجم العينة المدروسة (473 مستفيداً) بهدف تحديد دور برنامج التمويل الصغير في تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

مكان وزمان البحث: تم إجراء هذه الدراسة في محافظة اللاذقية ريفاً ومدينة خلال الفترة 2019 -2022

مصطلحات البحث:

برنامج التمويل الصغير: هو توفير الخدمات المالية (كالإقراض والايداع والادخار) التي تتكيف مع احتياجات الفقراء القادرين على تنظيم المشروعات.

تنمية المشروعات الصغيرة: هي تلك الاستراتيجية التنموية التي تسعى إلى رفع الكفاءة الإنتاجية لتلك المشروعات من خلال تحديث كل من المُنتَج والفن الإنتاجي والأساليب الإدارية في مجال التسويق والتدريب. (زيدان،2009، ص41)

الإطار النظري:

أولاً: التمويل الصغير–مفهومه – أهميته.

ينصرف المعنى العام للتمويل على أنه " تدبير الاحتياجات المالية اللازمة للنشاط الاقتصادي "، وقد عرفت دائرة المعارف البريطانية التمويل الصغير بأنه " مجموعة الأعمال والتصرفات التي تمدنا بوسائل الدفع"، ففي الكثير من الأحيان يحتاج الإنسان للجوء إلى الغير لتمويل أنشطته الاقتصادية عندما لا تكفي موارده الذاتية في مجال إنشاء المشروعات وتشغيلها.

وما يتم تعريفه اليوم بالتمويل الصغير قد نشأ نتيجة للابتكارات المنتشرة حول العالم لأهمية تقديم التسهيلات الائتمانية للمشاريع الصغيرة ويعتبر حجم التمويل والفترة الزمنية القصيرة الممنوحة للسداد المؤشر الرئيسي لاعتباره تمويل صغير.

وحتى اليوم لا يوجد تعريف محدد للتمويل الصغير فقد تعددت الآراء حول تحديد معنى واضح للتمويل الصغير اذ تحكمه عدة معايير تختلف باختلاف الدولة ودرجة تطورها الاقتصادي، وتختلف أيضاً داخل الدولة الواحدة وفقاً للنشاط الاقتصادي الذي يعمل ضمنه المشروع الصغير ثم إن تمويل المشروع الصغير في الدول المتقدمة ذات الأسواق الكبيرة والغنية برؤوس الأموال سيكون كبيراً أو متوسطاً في الدول النامية ذات الأسواق المحدودة والفقيرة برأس المال.

وجاء تعريف منظمة العمل الدولية للتمويل الصغير على أنه: توفير الخدمات المالية بصوره مستدامه لصغار المبادرين أو الأشخاص ذوي الدخول المنخفضة من الذين ليس لديهم إمكانية الحصول على خدمات مالية تجارية.

ويعرف مصرف سورية المركزي التمويل الصغير بأنه: تقديم الخدمات المالية كالإقراض والإيداع بالإضافة الى خدمات مالية ومصرفية أخرى للشرائح الفقيرة من السكان لمساعدة الأسر على خلق فرص لامتلاك وزيادة تجميع الأصول والسيطرة على الاستهلاك.

وقد فرقت (الصفدي ،2004) بين التمويل الصغير والاقراض الصغير فعرفت الأول على أنه تقديم الخدمات المالية (التوفير والاقراض) والخدمات غير المالية مثل (التدريب، تقديم الاستشارات المالية) للزبائن أصحاب الدخل القليل لإيجاد مصادر عمل ذاتيه لهم، بينما عرفت الإقراض الصغير بأنه منح مبلغ صغير من المال كقرض لمدة قصيرة وبضمانات شخصية وذلك دون تقديم أي خدمات أخرى للفقراء أصحاب المشاريع أو الراغبين في بناء مشروع جديد في الوقت الذي لا يوجد مصدر تمويل آخر لهم، والهدف الأساسي للقرض الصغير هو الحد من ظاهرة الفقر عن طريق توفير الاستدامة المالية للفقراء ولم تحدد قيمة القروض بسقف مالي معين بل تختلف من دولة إلى أخرى ومن مؤسسة إقراض إلى أخرى.

ومما يلي يمكن تعريف التمويل الصغير: بأنه تلك البرامج التي تركز على تقديم مجموعة متنوعة من الخدمات المالية وليس خدمات الإقراض فقط للأفراد الذين ليس لديهم القدرة على الحصول على تلك الخدمات من المؤسسات المالية الرسمية، والقادرين في نفس الوقت على بدء مشروعات استثمارية مدرة للدخل. بمعنى أنه يأتي لمعالجة مشكلة الفقر والبطالة، إضافة إلى معالجة مشكلة الاقصاء الاقتصادي والاجتماعي الذي يعانيه الكثير من الأفراد القليلي المردودية والكثيري المخاطرة من وجهة نظر المؤسسات المالية الرسمية. (عبد الحكيم، العربي،2010)

وللتمويل الصغير أهمية كبيرة تتمثل في (غانم، 2010، ص23) :

1- باستطاعة التمويل الصغير مساعدة المجتمعات المحلية على زيادة دخولهم وتنمية مشاريعهم، وبالتالي الحد من نسبة تأثُرهم بالصدمات الخارجية، وبذلك يمكن اعتبار التمويل الصغير وسيلة فعالة من وسائل تمكين الفقراء وبخاصة النساء من الاعتماد على النفس وإحداث التغير الاقتصادي الإيجابي.
2- المساهمة في خلق وظائف جديدة، وبالتالي الخروج من أزمة البطالة التي يعانون منها، ففي دراسة للمستفيدين من قروض التمويل الأصغر في مصر تبين أن 30% منهم قد حصلوا على فرص عمل مستديمة.
3- إن الدخل الذي يدره أحد المشاريع لا يساعد فقط على تطوير هذا المشروع بذاته بل ويساعد أيضاً على تنويع مصادر دخل الأسرة بأكملها بما ينعكس على أمور أخرى حيوية مثل ضمان الأمن الغذائي وتربية الأطفال وتعليمهم.
4- إن توفير التمويل المناسب للمشروعات الصغيرة في الدول النامية يؤدي إلى زيادة مستويات معيشة الفقراء وارتفاع معدلات الأمن الغذائي كما يؤدي إلى التطور المستدام للاقتصاد القومي.
5- يتولد لدى المرأة العاملة مع مؤسسات التمويل الصغير ثقة بالنفس وقدرة على التفاعل مع المجتمع ويحقق لها الاستقلال الذاتي.

6- التخفيف من تأثر الفقراء بالصدمات الخارجية كمرض رب الأسرة والعائلة أو التقلبات المناخية أو التعرض للسرقة وغير ذلك، مما يترتب عليه عبء شديد على موارد الأسرة المحدودة، فإن لم تتوفر الخدمة المالية الكافية تقع الأسرة فريسة لمزيد من الفقر والحاجة.

كما أن التمويل يحدد ويحقق سياسة الدولة في تحقيق التنمية وذلك من خلال:

1- جذب رؤوس الأموال من أجل تحقيق المشاريع التي تعم بالفائدة
2- توفير وخلق فرص عمل للعاطلين عن العمل من خلال رفد الكوادر بالمناصب التي يحتاجها المشروع.
3- تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية للبلاد التي تقام عليها المشاريع.
4- ملائمة الأهداف الموضوعة مع سياسة الدولة في خططها نحو التنمية.

حيث يمكن القول: إن التمويل يعد عصب وحجر الزاوية لكل مشروع إدارياً ومالياً.

ثانياً: برامج التمويل الصغير: هي تلك البرامج التي تركز على تقديم مجموعة متنوعة من الخدمات المالية وليس خدمات الإقراض فقط هذا من جهة، ومن جهة أخرى تركز على تقديم تلك الخدمات المالية المتنوعة إلى شريحة الفقراء القادرين على خلق المشروعات المدرة للدخل. وهذه البرامج تقدم قروض متنوعة منها:

قروض فردية:

- تقدم هذه القروض لتلبية احتياجات المقترض، وذلك للإنفاق على مشروعه الصغير.
- يُقدم القرض مره واحدة وبشكل غير متكرر على اعتبار أن:
- المقترض قادر على الاكتفاء الذاتي من أول قرض.
- أنه قادر على إنشاء المشروع وتشغيله وتحقيق فائض يسدد من خلاله القرض وفوائده مع فائض أخر يمثل ربحاً يستطيع الإنفاق منه على نفسه وأسرته مع استمرار المشروع في العمل.

قروض فردية متدرجة:

وهي لا تختلف عن القروض الفردية السابقة الذكر، إلا من ناحية أنه يمكن منح القرض للعميل أكثر من مره، حينما يثبت العميل أنه قادر على سداد القرض السابق، وفي هذه الحالة، وحيث إن الثقة في العميل قد زادت، فإنه يمكن زيادة قيمة القرض التالي وتتزايد القروض بالتدريج.

التمويل الجماعي:

تقدم هذه الخدمة إلى مجموعة صغيرة من الأفراد من 5 إلى 10 أفراد، وذلك لتمويل مشروعاتهم الفردية، ويمنح القرض الجماعي عادةً لأعضاء المجموعة بكفالة المجموعة كلها، أي إن المجموعة ضامنة لأي فرد فيها غير قادر على السداد، وتقوم المجموعة بالسداد نيابة عنه.

لقد أثبتت هذه الطريقة أن ضغط مجموعة الأفراد على الفرد المتقاعس عن السداد، هو ضغط اجتماعي له تأثير على سداد الفرد لنصيبه من القرض الجماعي، كما تؤدي المجموعة دور الناصح والمساعد للفرد في النواحي الفنية والتسويقية والإدارية للمشروع. (بلدية، 2018).

ثالثا: خصائص برنامج التمويل الصغير:

إن من بين خصائص مؤسسات التمويل الصغير، أنها تقوم بتقديم الخدمات المالية لذوي الدخل المنخفض الذين يرغبون في الحصول على المال لتطوير نشاطاً مدراً للدخل، وذلك في أغلب الدول ومنها سورية، كما أن هذه المؤسسات عادة ما يكون لديها شبكة فروع واسعة الانتشار، باعتبار أن مهمتهم هي الوصول إلى الفئات الأشد فقراً، غير القادرة على التعامل مع القطاع المالي الرسمي، وعادة ما يكون أغلبهم من الإناث.

تتميز برامج المؤسسات العاملة في ميدان التمويل الصغير بالخصائص التالية: (عبد الحكيم، العربي،2010)

1- تقديم القروض الصغيرة والقصيرة الأجل لأغراض رأس المال العامل.

2- استخدام بدائل مستحدثة كالضمانات الجماعية وأسلوب الادخار الإلزامي بدلا من استخدام الضمانات العينية.
3- إمكانية حصول المقترض على قروض جديدة يتوقف على مدى وفائه بالتزاماته في تسديد القروض السابقة.
4- الدفع المبسط لأقساط القروض كأسلوب الدفع الأسبوعي أو الشهري أو أسلوب الدفع اليومي في بعض برامج التمويل الصغير.
5- ارتفاع معدلات التحصيل لأقساط القروض مقارنة بمعدلات تحصيل القروض على مستوى بعض المؤسسات المالية التقليدية.
6- استخدام أدوات الادخار الطوعي كأسلوب يزيد من قدرة المقترض على تلبية احتياجاته الخاصة الظرفية.
7- فرض أسعار فائدة مرتفعة لتغطية التكاليف.
8- خدمات مالية ملائمة من حيث السرعة والتوقيت والقيم.

رابعاً: واقع التمويل الصغير في سورية:

1- كانت سورية إحدى الدول التي تبنت خيار التمويل الصغير كوسيلة لتمكين المجتمعات الفقيرة والريفية ولاتزال صناعة التمويل الصغير هو مفهوم جديد على الساحة السورية على الرغم من أن الحكومة السورية أبدت رغبتها لتطوير هذا القطاع وتعزيزه، حيث أصدرت الحكومة المرسم التشريعي رقم (15) لعام 2007 الخاص بإحداث مؤسسات مالية مصرفية اجتماعية تهدف إلى تقديم التمويل الصغير والمتناهي الصغر بالإضافة إلى خدمات مالية ومصرفية أخرى لشرائح معينة من السكان، وتشمل النشاطات المسموح بها لهذه المؤسسات وفق المادة (2) من المرسوم على : قبول الودائع وتقديم القروض الصغيرة وخدمات التأمين الصغيرة المرتبطة بقروضها المقدمة للشرائح السكانية المستهدفة ولها القيام بإعادة التأمين على القروض الصغيرة المقدمة من قبلها لدى إحدى شركات التأمين المرخصة.

وقد حدد المرسوم وفق المادة(3) من المرسوم: الحد الأدنى لرأسمال هذه المؤسسات بمبلغ قدره /250/ مليون ليرة سورية يودع نقداً في صندوق مصرف سورية المركزي، وتستطيع هذه المؤسسات بعد الحصول على موافقة مجلس النقد والتسليف إنشاء شبكة من الفروع والمكاتب وإحداث وحدات خدمات مصرفية متنقلة في المناطق التي يرى فيها حاجة لهذه الخدمات.

ونلاحظ أن هناك أكثر من جهة في سورية تُعنى بأمور التمويل الصغير ك (الجهة الحكومية، مؤسسات التمويل الصغير، المصارف العامة والخاصة بشقيها التقليدي والإسلامي، بعض وكالات الأمم المتحدة، الجمعيات الأهلية)

واتخذت الحكومة السورية مؤخراً العديد من الإجراءات والقرارات من منطلق وعيها بأهمية المشروعات ودفعاً لتطورها:

2-المراسيم والقوانين التي تم إصدارها بخصوص دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة:

كان القانون رقم 71 لعام 2001 أول قانون صدر في سورية وتوجه نحو المشاريع الصغيرة، وبموجب هذا القانون تم إنشاء هيئة مكافحة البطالة لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد، وحدد القانون الأهداف العامة للبرنامج الوطني لمكافحة البطالة وأولها دراسة وتمويل وتنفيذ مجموعة من الأنشطة الإنتاجية والخدمية والتي من شأنها المساهمة في توليد الدخل وتوفير فرص عمل وإيجاد مجالات جديدة للعمل والإنتاج وتوزيع هيكل القطاع الاقتصادي والخدمي واستيعاب قوة العمل الداخلة لسوق العمل لأول مرة.

وفي العام 2006 صدر القانون رقم(39) والذي بموجبه تم الغاء العمل بالقانون رقم 71 لعام 2001، ونص هذا القانون على الغاء هيئة مكافحة البطالة وتأسيس الهيئة العامة لتشغيل وتنمية المشروعات، وبحسب هذا القانون تم تحديد واضح للمشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر والمتوسطة. وكان من أبرز بنود هذا القانون ما يلي:

- تسهيل تمويل المشاريع المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر بالإضافة الى خدمات مالية ومصرفية أخرى.
- تنظيم دورات تدريبية ومهنية لأصحاب المشاريع الصغيرة.
- يجب أن تتراوح قيمة القرض الذي تقدمه الجهات الممولة بين مئة ألف ومليون ونصف المليون ليرة سورية.
- يلتزم المستفيد بتوقيع تعهد بتشغيل عدد من العاملين في مشروعه بشكل يتناسب مع حجم القرض وتكلفة العمل الواحدة.

غير أنها لم تنجح بتحقيق الهدف الذي أُنشئت من أجله وذلك يعود إلى أن فرص العمل التي وفرتها لم تتناسب مع أعداد العاطلين عن العمل، الأمر الذي دفع الحكومة للابتعاد عن تقديم التمويل، وهكذا اقتصر دور الهيئة الجديد على تقديم التدريب، واستمر عمل الهيئة لغاية 2014 ولكنها كانت فترة من الجمود بالنسبة إلى المشاريع الصغيرة ولم يكن النجاح حليف الهيئة الجديدة لأنها ركزت على التدريب فقط ولم تقدم الدعم المادي لأصحاب المشاريع الصغيرة.

القرار رقم (5938) تاريخ 2/5/2011 الصادر عن السيد رئيس مجلس الوزراء والذي خفض نسبة الاحتياطي الالزامي النقدي الواجب على المصارف العاملة في الجمهورية العربية السورية الاحتفاظ بها لدى مصرف سورية المركزي إلى نسبة لا تقل عن (5%) من مجموع الودائع تحت الطلب وودائع التوفير والودائع لأجل حيث عدل نسب متطلبات الاحتياطي الالزامي على جزء الودائع الموجه لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة (مجلة هيئة الاستثمار السورية،2014).

ولقد كان للأزمة التي مرت بها سورية ومازالت تداعيات اقتصادية كبيرة وحادة كان في مقدمتها تراجع الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات النمو في أغلب القطاعات الاقتصادية وتراجع حاد في إقامة وتأسيس المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ظل ظروف الأزمة، حيث أن الأزمة أدت إلى تراجع أعداد هذه المشاريع ، وبالإضافة للصعوبات التي كانت تعاني منها

هذه المشاريع أصلاً قبل عام 2010 أضافت الأزمة صعوبات جديدة منها(تلاشي التمويل المصرفي – صعوبات العمالة – ارتفاع تكاليف المواد الأولية والشحن والنقل والطاقة – صعوبات المناطق غير الآمنة – صعوبات التصدير والترويج الخارجي...)

- **حالة قطاعي التجارة والصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل الأزمة:**

- تراجع حاد في قيم الإنتاج الصناعي والتبادل التجاري وعجز مستمر في الميزان التجاري نتيجة توقف العديد من المصانع وعدم القدرة على إنتاج سلع قابلة للتصدير.
- ارتفاع تكاليف الشحن والنقل والتأمين والطاقة مما أدى لارتفاع تكاليف التصنيع والتصدير.
- الحصار الاقتصادي والعقوبات الدولية وتوقف مشاريع اتفاقيات التجارة الحرة WTO، والشراكة مع أوربا.
- عدم القدرة على الترويج الداخلي والخارجي للسلع (معارض– مؤتمرات–وفود تجارية).
- تراجع حاد في عمليات الترانزيت والمناطق الحرة والإدخال المؤقت.
- انتشار اقتصاد الظل في مجال التجارة الداخلية بشكل كبير والاعتماد على نقاط بيع السلع الاستهلاكية بطريقة مبعثرة وغير نظامية. (خربوطلي، 2016)

وقد أولت الحكومة طوال سنوات الحرب اهتماماً كبيراً بدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة للحد من تراجع الأداء الاقتصادي ومحاولة تكييف الوضع الاقتصادي ليتناسب مع ظروف الأزمة والتخفيف من الآثار السلبية لجملة التحديات والصعوبات على الاقتصاد الوطني، وكان من ضمن هذه الإجراءات " تطوير الإطار المؤسسي والتشريعي لعمل الشركات

الصغيرة والمتوسطة" وبما يضمن تطورها الافقي بزيادة عددها، والرأسي بتعزيز قدراتها التنافسية حسب النشاط والتوزع الجغرافي.

ومؤخراً صدر القانون رقم 2 لعام 2016 الخاص بإحداث هيئة تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة والتي ترتبط بوزير الاقتصاد والتجارة الخارجية لتحل مكان هيئة التشغيل وتنمية المشروعات وبالتالي أُلغي القانون رقم 39 لعام 2006.

وأخيراً صدر القانون رقم 12 لعام 2016 الذي تم بموجبه إحداث مؤسسة ضمان مخاطر القروض للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتكون المؤسسة على شكل شركة مساهمة مغفلة خاصة لا تطرح أسهمها على الاكتتاب العام، وتكون مستقلة إدارياً ومالياً. ومن مهام هذه المؤسسة:

- ضمان مخاطر التسهيلات الائتمانية الممنوحة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة.
- تأمين الموارد المالية لضمان مخاطر التسهيلات الائتمانية الممنوحة.
- تم تخصيص خمسة مليارات ليرة سورية لهذه المؤسسة مع إمكانية زيادة رأس المال.

ومع استمرار الأزمة السورية تراجع نشاط مؤسسات التمويل الصغير أسوة بالمؤسسات الاقتصادية الأخرى التي تماثلها بالنشاط وهذا طبعاً بسبب الأوضاع الأمنية حيث توقفت مؤسسات التمويل الحكومية عن الإقراض لمدة أربع سنوات لتعاود تقديم القروض للمواطنين مجدداً في العام 2015 من خلال مصرف التسليف الشعبي الذي يُعد من أهم البنوك الحكومية التي تقرض ذوي الدخل المحدود، إلا أن بعض المؤسسات القائمة توقفت عن منح القروض في ظل الأزمة كالهيئة العامة للتشغيل وتنمية المشروعات ومؤسسة بداية والفردوس ونور.

وفي العام 2015 أطلقت الحكومة السورية عبر وزارة الإدارة المحلية برنامجاً جديداً لتمويل المشاريع الصغيرة أطلق عليها اسم "مشروعي"

حيث تم العمل به منذ عام 2011 ولكن تم إطلاقة بشكل رسمي عام 2015.

يعد هذا البرنامج تتويجاً لشراكة بين وزارة الإدارة المحلية والأمانة السورية للتنمية (منظمة غير حكومية)، مدته خمس سنوات ،وتم تخصيص 5.2 مليارات ليرة سورية لهذا البرنامج ، موزعة على 63 ألف مستفيد عبر 1500 صندوق في كل المحافظات السورية دون استثناء ، وتم تخصيصه لدعم المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر ، يتميز هذا البرنامج بكونه أول مؤسسة وطنية تمنح القروض دون فوائد أو عمولات ، بالإضافة إلى أن تمويله سوري خالص وليس بالاشتراك مع مؤسسات أو دول أخرى، وهو يخدم المناطق الريفية التي تقوم على الزراعة والحرف، أي يدعم البرنامج المشاريع التي لا تحتاج لاستيراد مواد أولية ومستلزمات إنتاج ولا تتأثر بتقلبات أسعار الصرف.

وقد استطاع هذا البرنامج خلال السنوات الماضية في مرحلته الأولية أن يوزع 877 مليون ليرة سورية على شكل قروض دون فوائد على أكثر من 7 آلاف مستفيد عبر 293 صندوق موزعة على 11محافظة (سليمان ،2015)

3-أما على صعيد القطاع الخاص فالمؤسسات التي تُعنى حالياً بتقديم برنامج التمويل الصغير ودعم قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في محافظة اللاذقية هي:

1- مؤسسة التمويل الصغير الأولى في سورية (الأغا خان):

بدأ مصرف الأول للتمويل الأصغر عمله كمؤسسة مالية مصرفية اجتماعية تحت اسم مؤسسة التمويل الصغير في آذار من عام 2003 بهدف تخفيف وطأة الفقر وتحسين نوعية حياة عملائها وتحقيق الاندماج المالي والاقتصادي والاجتماعي لهم، حيث أصدر مصرف سورية المركزي في كانون الأول 2007 ترخيصاً أولياً لتشكيل مؤسسة

التمويل الصغير الأولي وتمت الموافقة على تسجيلها في سجل الشركات المالية في دمشق بتاريخ 18 تشرين الأول 2008 لتصبح أول مؤسسة تمويل صغير في سورية برأسمال 400 مليون ليرة سورية.

وقد تركز عملها في سبع محافظات سورية هي: حلب، وحماة، اللاذقية، طرطوس، دمشق، السويداء، حمص. وقدمت خدماتها لكافة المواطنين السوريين من مختلف الشرائح، وتسعى المؤسسة ضمن استراتيجيتها المستقبلية كي تغطي خدماتها كافة محافظات الجمهورية العربية السورية لتصبح واحدة من المؤسسات الأكثر انتشاراً بين مثيلاتها في المنطقة ولا يقتصر توسعها على البعد الجغرافي فحسب، بل يتعداه إلى تنوع في المنتجات والخدمات التمويلية المقدمة.

غاية المؤسسة تقديم التمويل الصغير والمتناهي الصغر بالإضافة إلى الخدمات المالية والمصرفية التالية لشرائح معينة من السكان:

- قبول الودائع بالعملة السورية لآجال مختلفة.
- تقديم القروض الصغيرة للشرائح المستهدفة من السكان.
- تقديم خدمات التأمين الصغيرة المرتبطة بقروضها وإعادة التأمين لدى إحدى شركات التأمين المرخصة في الجمهورية العربية السورية.

- أنواع المشاريع التي تدعمها مؤسسة التمويل الصغير الأولى – سورية:

تقدم مؤسسة التمويل الصغير الأولى – سورية أنماطاً متعددة من القروض كالقرض الزراعي (والذي يتم سداده موسمياً) حيث تحاول هذه القروض أن تُؤمن للمزارعين التمويل اللازم لمعدات الزراعة والري، وهي بذلك تحقق أهدافاً على أكثر من صعيد، فهي من جهة توفر للمزارع الدعم المادي اللازم للاستمرار بعمله وتطويره، ومن جهة ثانية تلعب دوراً مهماً في دعم وتشجيع استخدام أساليب الزراعة الحديثة.

القرض التجاري (الذي يسدد على أقساط شهرية) والذي يستهدف أصحاب المحال وصغار التجار محاولة بذلك دعم أعمالهم وزيادة دخلهم، وتحظى المشاريع التجارية التي تضيف قيمة إلى المجتمعات المحيطة بها ترحيب خاص.

القروض الصناعية والمهنية والخدمية التي تستهدف الحرفيين والصناعيين والعمال وأصحاب الورش والمهنيين والأطباء والمهندسين وغيرهم اذ تعينهم هذه القروض على دعم أعمالهم بالمواد الأولية اللازمة والأجهزة والمعدات المطلوبة مما يسهم في تحسين جودة منتجاتهم وزيادة دخلهم.

حيث ان برنامج التمويل الصغير التابع لشبكة الأغا خان غير ربحي بطبيعته كما أنه مصمم لمساعدة ذوي الدخل المتدني في الحصول على القروض والخدمات المالية لأخرى.

2- المؤسسة الوطنية للتمويل الصغير: تأسست الوطنية للتمويل الصغير في نهاية عام 2011، برأس مال وقدره 330 مليون ليرة سورية، وبدعم من الأمانة السورية للتنمية بلغ رأس مال المؤسسة عشرة مليارات ليرة سورية ، وعكست الوطنية بنشأتها استجابة مؤسساتية للفرص والبيئة التشريعية الداعمة التي وفرها المرسوم التشريعي رقم /15/ لعام 2007 والذي وضع آفاق جديدة للنهوض بقطاع التمويل الصغير والمتناهي الصغر في سورية ، وتمكينها من توفير مجالات واسعة من الخدمات من خلال قبول الودائع ، وتقديم القروض الصغيرة وتقديم خدمات التأمين المرتبطة بالقروض .

واستناداً إلى أحكام القرار رقم 62/م.ن المتضمن التعليمات التنفيذية للقانون رقم 8 تاريخ 20/2/2021 بخصوص إحداث مصارف التمويل الأصغر وتوفيق الأوضاع القائمة حالياً مع أحكامه تم تعديل اسم المؤسسة الوطنية للتمويل الصغير ليصبح مصرف الوطنية للتمويل الأصغر برأسمال 10 مليارات ليرة سورية.

تساعد الوطنية المشاريع الصغيرة على البقاء والنمو عبر منحها التسهيلات التمويلية التي لا تتوافر لهم عبر المصارف التقليدية، حيث تعد الوطنية المؤسسة المالية غير الربحية الوحيدة المسجلة بموجب قوانين وتشريعات التمويل الصغير في سورية وساهمت الوطنية منذ تأسيسها بدور محوري في عملية التطوير المستمر لقطاع التمويل الصغير، حيث تهدف إلى خلق فرص تمويلية لكافة شرائح المجتمع لتمكينهم من القيام بتأسيس مشاريعهم الاقتصادية أو تمكين مشاريعهم القائمة وتكون المبالغ الممنوحة بحد أدنى 200,000 ل.س ولغاية 5,000,000 ل.س .

ومن أجل الدراسة الميدانية عن دور برنامج التمويل الصغير في تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، تم الحصول على بعض البيانات من المؤسسة الوطنية للتمويل الصغير في محافظة اللاذقية، لملاحظة كيف تطورت عملية منح القروض لهذه المشروعات وذلك خلال ثلاث سنوات حيث لم يتوفر لدينا سلسلة أكثر من ذلك، حيث تم الحصول على بيانات ربعية من المؤسسة في محافظة اللاذقية خلال الفترة الواقعة بين عام 2019 والربع الثاني لعام 2022، حيث بلغ عدد القروض الممنوحة في مدينة اللاذقية 11300 قرضاً منذ الربع الأول من عام 2019 لغاية نهاية الربع الثاني من عام 2022.

ويوضح الرسم البياني (2-1) أعداد القروض الممنوحة خلال هذه الفترة.

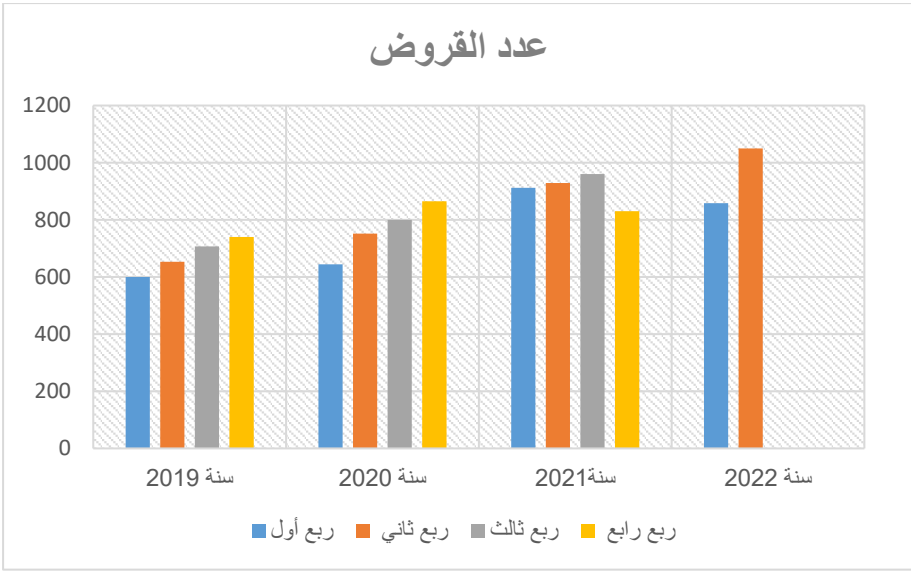

الشكل (2-1) عدد القروض الممنوحة في محافظة اللاذقية خلال الفترة 2019-الربع الثاني لعام 2022

نلاحظ من الشكل (2-1) ما يلي:

ارتفعت عد القروض الممنوحة منذ الربع الأول لعام 2019 والبالغ 600 قرض إلى 1050 قرض في الربع الثاني لعام 2022.

بلغت أعلى قيمة لعدد القروض الممنوحة 1050 قرضاً في الربع الثاني لعام 2022 وتليها 960 قرضاً في الربع الثالث من عام 2021، ومن ثم 929 قرضاً في الربع الثاني من العام نفسه.

بلغت أقل قيمة لعدد القروض الممنوحة 600 قرضاً في الربع الأول لعام 2019، وتليها 644 قرضاً في الربع الأول لعام 2020، ومن ثم 653 قرضاً في الربع الثاني من عام 2019.

نلاحظ أن أعداد القروض الممنوحة لم تتبع نسقاً واحداً (متزايداً أو متناقصاً)، حيث أنها ارتفعت بشكل طفيف من الربع الأول لعام 2019 إلى الربع الرابع من العام نفسه، ومن ثم انخفضت في الربع الأول من عام

2020 لترتفع حتى الربع الثالث لعام 2021، لتعود بالانخفاض مره ثانية في الربع الرابع من عام 2021ومن ثم ارتفعت خلال الربعين الأول والثاني لعام 2022.

قيمة القروض الممنوحة من قبل المؤسسة الوطنية للتمويل الصغير في محافظة اللاذقية:

بلغ إجمالي قيمة القروض الممنوحة في مدينة اللاذقية منذ الربع الأول من عام 2019 لغاية نهاية الربع الثاني من عام 2022، 4,750,000,000 ل.س، ويوضح الشكل (2-2) قيمة القروض المقدمة خلال فترة الدراسة:

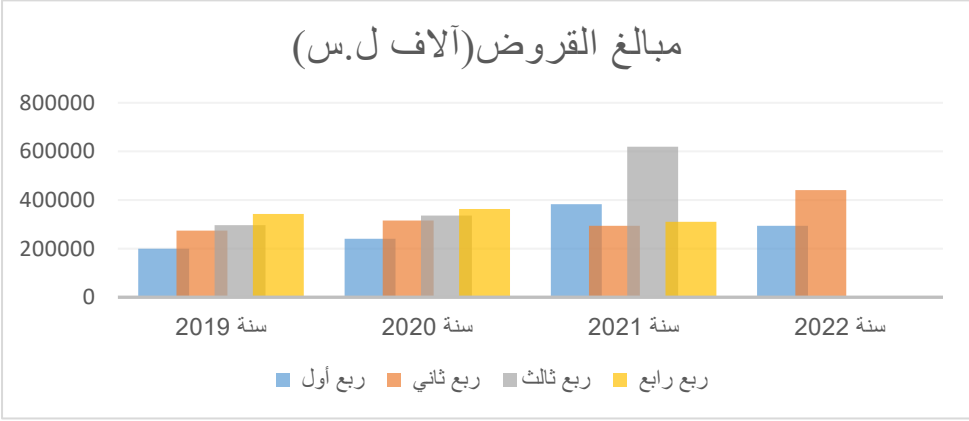

الشكل (2-2) قيمة القروض الممنوحة في محافظة اللاذقية خلال الفترة 2019-الربع الثاني لعام 2022.

ارتفعت قيمة القروض الممنوحة منذ الربع الأول لعام 2019 والبالغ 200,000,000 ل.س إلى 441,000,000 ل.س في الربع الثاني لعام 2022.

بلغت أعلى قيمة لعدد القروض الممنوحة 619,560,000 ل.س في الربع الثالث لعام 2021.

بلغت أقل قيمة لعدد القروض الممنوحة 200,000,000 ل.س في الربع الأول لعام 2019.

ان قيمة القروض الممنوحة ارتفعت من الربع الأول لعام 2019 إلى الربع الرابع من العام نفسه، من ثم انخفضت في الربع الأول من عام 2020 ومن ثم ارتفعت حتى الربع الأول لعام 2021 لتنخفض في الربع الثاني من العام نفسه، لترتفع في الربع الثالث وتنخفض في الربع الرابع من نفس العام وتعود بالارتفاع في الربع الأول والثاني من عام 2022.

خامساً: استراتيجية تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في سورية:

تتطلب استراتيجية تنمية المشروعات الصغيرة في سورية تهيئة المناخ المناسب قبل تحديد عناصرها المتعددة، ويتضمن ذلك ضرورة تطوير دور تلك المؤسسات الداعمة لتكون قادرة على اتخاذ القرارات اللازمة لرعاية المشروعات ومساعدتها على التوسع، لاسيما فيما يتعلق بدراسة الجدوى التي تقوم بها للمشروعات الصغيرة والتي يترتب عليها القرار التمويلي والرخصة والسجل التجاري والبطاقة الضريبية، بالإضافة إلى تقرير بعض الإعفاءات على مستلزمات الإنتاج التي تعتمد عليها المشروعات الصغيرة، والتدريب على المهارات الإدارية والفنية والتسويقية، وتوفير المعلومات والتجهيزات الحديثة، ويجب أن تكون تلك الاستراتيجية متفقة مع الأهداف القومية والتنموية ، ثم تكثيف الجهود لتطويرها .

وسوف نتناول عناصر استراتيجية تطوير وتنمية المشروعات الصغيرة في سورية، على النحو التالي:

اولاً: الإرشاد والتدريب: تحتاج المشروعات الصغيرة في سورية إلى تقديم المشورة الفنية والإدارية والمالية في عدة مجالات مثل: إعداد دراسة الجدوى الاقتصادية، وإنشاء خطوط الإنتاج الجديدة والتوسع في الخطوط القائمة، ورفع مستوى الأداء والاستخدام الأفضل لخطوط الإنتاج، والتكاليف والتخطيط، وتصميم المنتجات وتحسين نوعيتها.

ويُؤخذ في عين الاعتبار أن تقديم المشورة في أي مجال يجب أن يتم من خلال أجهزة فنية متخصصة تمارس عملها بالانتقال إلى موقع المشروع الصغير لتشخيص ما يعترضه من مشاكل، ثم اقتراح الحلول المناسبة ومتابعة تنفيذها (Omran,2008,p37)، كما تحتاج أيضاً المشروعات الصغيرة تطوير أساليب التدريب المهني، باستخدام التكنلوجيا الحديثة لضمان استدامة التنمية ونمو الإنتاج.

ثانياً: مستلزمات الإنتاج: يجب أن تيسر استراتيجية تنمية المشروعات الصغيرة الحصول على مستلزمات الإنتاج وذلك من خلال: سهولة الحصول عليها بأسعار مناسبة من جهة وإعادة النظر في الرسوم الجمركية المفروضة عليها، وإجراءات تراخيص الاستيراد سواء لمستلزمات الإنتاج أو الآلات والمعدات (الشيخ،2005 ص 183).

ثالثاً: العمالة الفنية المدربة: تحتاج المشروعات الصغيرة إلى توفير العمالة الفنية المدربة من خلال الاهتمام بمستوى التعليم خاصة الفني والتوسع فيه مع ضرورة ربطة بالاحتياجات الفعلية للسوق (عبد العال، ص 219).

ويتم ذلك من خلال إعداد خطة عامة للتدريب المهني والإشراف عليها ومتابعتها، ومنح الحوافز المادية، وتوعية أصحاب المشروعات بأهمية التدريب في رفع العوائد المالية وتحسين الإنتاجية والقدرة التنافسية، والحفاظ على العمالة المدربة وربط الأجور بالإنتاج.

رابعاً: التمويل: يجب على استراتيجية تنمية المشروعات الصغيرة حل المشكلات التمويلية التي تواجه تلك المشروعات مثل: ارتفاع سعر الفائدة، وانخفاض فترات السداد، ووجود الفجوة بين متخذي القرار وأصحاب المشروعات الصغيرة، ونقص البيانات المتاحة بخدمات التمويل الصغير، وزيادة نسبة التعثر مما أدى لارتفاع معدلات مخاطر الاستثمار في تلك المشروعات.

الدراسة الميدانية:.

1-مجتمع البحث:

يشمل مجتمع البحث المستفيدين من برنامج التمويل في محافظة اللاذقية، خلال فترة (2022-2019)، وقد بلغ عددهم 11300مستفيد ضمن المؤسسة الوطنية للتمويل الصغير.

2-عينة الدراسة:

تم الاعتماد على أسلوب العينة العشوائية حيث قدر حجمها من خلال معادلة ريتشارد عند مستوى ثقة 5%:

$$n \geq \frac{(\frac{z}{d})^2 * r * q}{1+\frac{1}{N}((\frac{z}{d})^2 * r * q)}$$

حيث أن: Nحجم المجتمع

r: تتراوح قيمتها بين الصفر والواحد وغالبا تستخدم قيمته p=0.5

q: تمثل 1-p وهي (نسبة عدم توفر الخاصية في المجتمع)

z : الدرجة المعيارية المقابلة لمستوى الثقة 95% = 1.96

d: مستوى الخطأ المقبول عند مستوى ثقة 95% = 0.05

وبتطبيق المعادلة السابقة

$$n \geq \frac{(\frac{1.96}{0.05})^2 * (0.05)(1-0.05)}{1+\frac{1}{11300}(\frac{1.96}{0.05})^2 * (0.05)(1-0.05)} = 384$$

حصلنا على الحد الأدنى لحجم العينة المناسب وبناءً على ما سبق قامت الباحثة بتوزيع 490 استبانة على المستفيدين من برنامج التمويل الصغير بشكل عشوائي، وقد تبين بعد الجمع أن هناك 17 استبانة غير صالحة للدراسة، وبالتالي فإن العدد النهائي للاستبانات المدروسة 473 استبانة.

3- أداة الدراسة:

تم إعداد الاستبانة وفق الخطوات التالية:

- إعداد استبانة أوليه من أجل استخدامها في جمع البيانات.
- عرض الاستبانة على مجموعة من المحكمين وتعديل وحذف ما يلزم.
- إجراء دراسة ميدانية أولية (عينة استطلاعية) للاستبانة وتعديل ما يلزم.
- توزيع الاستبانة على أفراد العينة لجمع البيانات اللازمة للدراسة ولقد تم تقسيم الاستبانة إلى ثلاث أجزاء كما يلي:
- الجزء الأول: يشتمل على البيانات الشخصية للمقترضين ويتكون من 5 أسئلة.
- الجزء الثاني: يتكون من معلومات حول المشروع وتمويله ويتكون من 6 أسئلة.
- الجزء الثالث: يشتمل على ثلاث محاور:
- المحور الأول: دور برنامج التمويل الصغير في استمرارية المشروع ويتكون من 9أسئلة.

المحور الثاني: دور برنامج التمويل الصغير في زيادة حجم الإنتاج للمشروع ويتكون من 5 أسئلة.

- المحو الثالث: دور برنامج التمويل الصغير في زيادة عدد العاملين في المشروع ويتكون من 4 أسئلة.

تجدر الإشارة إلى أن أسئلة الاستبانة المتعلقة بخصائص العينة كانت مغلقة وقد تم اعتماد مقياس عددي (1,2,3....) للتعبير عن كل إجابة في السؤال الواحد عند تفريغ الاستبانة في برنامج spss، بالإضافة إلى أن أسئلة الاستبانة المتعلقة بقياس دور برنامج التمويل في تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة كانت أيضا مغلقة حيث تضمنت خمسة خيارات على النحو الاتي:

- "لا على الإطلاق " أعطيت درجة واحدة.
- "لا إلى حد ما" أعطيت درجتين.
- "لست أدري " أعطيت ثلاث درجات.
- "نعم إلى حد ما " أعطيت أربع درجات.
- "نعم وبكل تأكيد " أعطيت خمس درجات.

- حيث تم حساب المتوسط الحسابي للبيانات ومقارنته مع مقياس ليكارث الخماسي

من خلال الآتي:

$$\text{طول الفئة} = \frac{\text{درجة الإجابة العليا–درجة الإجابة الدنيا}}{\text{عدد درجات المقياس}} = \frac{1-5}{5} = 0.8$$

ويصبح التوزيع حسب الجدول الآتي:

الجدول رقم (3–1) مقياس ليكارث

المتوسط المرجح	النتيجة
من 1إلى 1.8	لا على الإطلاق
من 1.81 إلى 2.60	لا إلى حد ما
من 2.61 إلى 3.40	لست أدري
من 3.41 إلى 4.20	نعم إلى حد ما
من 4.21 إلى 5	نعم وبكل تأكيد

تحليل محاور برنامج التمويل ودوره في تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة:

أولا لابد من التأكد فيما إذا كانت إجابات أفراد عينة الدراسة تتتبع للتوزيع الطبيعي أم لا، بهدف معرفة طبيعة الاختبارات التي يجب استخدامها في التحليل.

فرضية العدم: إن إجابات أفراد مجتمع الدراسة تتبع للتوزيع الطبيعي.

فرضية البديلة: إن إجابات أفراد مجتمع الدراسة لا تتبع للتوزيع الطبيعي.

وتم استخدام اختبار sample Kolmogorov –Smirnov Test: لاختبار الفرضية

الجدول رقم (3-4) اختبار Kolmogorov –Smirnov

One-Sample Kolmogorov-Smirnov Test				
		دور برنامج التمويل الصغير في استمرارية المشروع.	دور برنامج التمويل الصغير في زيادة انتاج المشروع	دور برنامج التمويل الصغير في زيادة عدد العاملين في المشروع
N		473	473	473
Normal Parameters[a,b]	Mean	3.6660	3.0032	3.1744
	Std. Deviation	1.09769	1.25781	1.25158
Most Extreme Differences	Absolute	.236	.234	.202
	Positive	.139	.145	.202
	Negative	-.236-	-.234-	-.160-
Test Statistic		.236	.234	.202
Asymp. Sig. (2-tailed)		.000[c]	.000[c]	.000[c]
a. Test distribution is Normal.				
b. Calculated from data.				
c. Lilliefors Significance Correction.				

المصدر: من إعداد الباحثة باستخدام برنامج spss

يلاحظ من الجدول (3-4) أن مستوى الدلالة المحسوبة لجميع المتغيرات أصغر من مستوى الدلالة 0.05 وبالتالي نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على أن إجابات أفراد عينة الدراسة لا تتبع للتوزيع الطبيعي.

اختبار الفرضية الأولى: لا يوجد دور ذو دلالة إحصائية لبرنامج التمويل الصغير عند مستوى دلالة ($a\leq0.05$) في تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

يتفرع منها ما يلي:

اختبار فرضية المحور الأول: دور برنامج التمويل الصغير في استمرارية المشروع.

تم اختبار فرضية المحور الأول التي تنص على ما يلي:

فرضية العدم: لا يوجد دور لبرنامج التمويل الصغير في استمرارية المشروع.

H0:M≤3

الفرضية البديلة: لبرنامج التمويل الصغير دور في استمرارية المشروع. **H1: M>3**

لتحديد ما إذا كان هناك دور لبرنامج التمويل الصغير في استمرارية المشروع، تم استخراج التكرارات والمتوسطات والانحرافات المعيارية لأسئلة المحور الأول، ويوضح الجدول رقم (3-5) النتائج التي توصلت إليها الباحثة.

الجدول **(3-5)** التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات والانحرافات المعيارية ومعاملات الاختلاف لأسئلة محور دور برنامج التمويل الصغير في استمرارية المشروع.

الرمز	السؤال	التكرارات والنسب المئوية					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف %	اتجاه العينة
		لا على الاطلاق	لا إلى حد ما	لست أدري	نعم إلى حد ما	نعم وبكل تأكيد				
Q1	ساهم التمويل في زيادة رأس مال المشروع.	13	111	22	156	171	3.76	1.241	33	نعم إلى حد ما
		2.7%	23.5 %	4.7 %	33 %	36.2 %				
Q2	ساهم التمويل في التزام المشروع بسداد استحقاق الموردين	109	174	63	85	42	2.53	1.267	50.07	لا إلى حد ما
		23 %	36.8 %	13.3 %	18 %	8.9 %				

Q3	ساهم التمويل في التزام المشروع بسداد استحقاق العاملين	8	92	40	192	141	3.77	1.124	29.81	نعم إلى حد ما
		1.7 %	19.5 %	8.5 %	40.6 %	29.8 %				
Q4	ساهم التمويل في شراء المنتجات الأساسية اللازمة للمشروع.	7	92	40	259	75	3.64	1.014	27.85	نعم إلى حد ما
		1.5 %	19.5 %	8.5 %	54.8 %	15.9 %				
Q5	ساهم التمويل في زيادة البيع بكميات مناسبة لتحقيق الدخل المطلوب.	31	80	54	259	49	3.45	1.090	31.59	نعم إلى حد ما
		6.6 %	16.9 %	11.4 %	54.8 %	10.4 %				
Q6	ساهم التمويل في إبقاء هوامش ربح لصاحب المشروع.	122	189	45	86	31	2.40	1.231	51.29	لا إلى حد ما
		25.8 %	40 %	9.5 %	18.2 %	6.6 %				
Q7	ساهم التمويل في شراء أصول جديدة للمشروع.	10	92	18	238	115	3.75	1.091	29.09	نعم إلى حد ما
		2.1 %	19.5 %	38 %	50.3 %	24.3 %				
Q8	ساهم التمويل في تأهيل اليد العاملة من خلال تنمية المهارات.	62	124	21	172	94	3.24	1.376	42.46	لست أدري
		13.1 %	26.2 %	4.4 %	36.4 %	19.9 %				
Q9	ساهم التمويل في بلوغ زبائن أكثر.	12	112	50	193	106	3.57	1.149	32.18	نعم إلى حد ما
		2.5 %	23.7 %	10.6 %	40.8 %	22.4 %				
	ساهم برنامج التمويل الصغير في استمرارية المشروع.					-	3.67	1.0977	29.89	نعم الى حد ما

المصدر: من إعداد الباحثة باستخدام برنامج SPSS

يُلاحظ من الجدول (3-5) ما يلي:

- إن نتيجة متوسطات إجابات أسئلة هذا المحور كانت ضمن شريحة "نعم إلى حد ما"

- إن إجابات السؤال الرابع الأقل تشتتاً حيث بلغت قيمة معامل الاختلاف 27.85%، وعليه فإن إجابات أفراد العينة لهذا السؤال هي الأكثر تجانُساً، وبالمقابل كانت إجابات السؤال السادس الأكثر تشتُتاً حيث بلغت قيمة معامل الاختلاف 51.29% وعليه فإن إجابات أفراد العينة لهذا السؤال هي الأقل تجانُساً.

وتم استخدام اختبار **Binomial Test** عند مستوى دلالة 0.05 ، وكانت الفرضية البديلة **H1:M > 3** ، ويوضح الجدول (3-6) نتائج الاختبار للفرضية الأولى.

الجدول (3-6) نتائج اختبار Binomial Test لفرضية المحور الأول

Binomial Test						
		Category	N	Observed Prop.	Test Prop.	Exact Sig. (2-tailed)
sign1	Group 1	2.00 > 3	316	.67	.50	.000
	Group 2	1.00 <= 3	157	.33		
	Total		473	1.00		

المصدر: من إعداد الباحثة باستخدام برنامج spss.

نلاحظ من الجدول السابق أن قيمة sig بلغت 0.00 وهي أقل من 0.05 وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية التي تنص على أن متوسط الدرجات أقل أو يساوي(3) ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على أن متوسط الدرجات أكبر

من(3) أي أن أفراد عينة الدراسة يجدون دور لبرنامج التمويل الصغير في تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال دورها في استمرارية المشروع.

وهذه النتيجة تتفق مع دراسة عمار (2014) التي توصلت إلى وجود علاقة واضحة بين التمويل واستمرارية المشروع وازدياد رأس مال المشروع وتوفر السيولة التي ساهمت في سداد القرض، ويتفق أيضاً مع دراسة الدماغ (2010) حيث أن التمويل المقدم يؤثر بشكل إيجابي في نمو المشاريع الصغيرة.

اختبار فرضية المحور الثاني: دور برنامج التمويل في زيادة حجم الإنتاج للمشروع.

تم اختبار فرضية المحور الثاني التي تنص على ما يلي:

فرضية العدم: لا يوجد دور لبرنامج التمويل الصغير في زيادة حجم الإنتاج للمشروع.**H0:M≤3**

الفرضية البديلة: لبرنامج التمويل الصغير دور في زيادة حجم الإنتاج للمشروع.

H1:M>3

لتحديد ما إذا كان هناك دور لبرنامج التمويل الصغير في زيادة الطاقة الإنتاجية للمشروع، تم استخراج التكرارات والمتوسطات والانحرافات المعيارية لأسئلة المحور الثاني ويوضح الجدول رقم (3-7) النتائج التي توصلت إليها الباحثة.

الجدول (3-7) التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات والانحرافات المعيارية ومعاملات الاختلاف لأسئلة محور دور برنامج التمويل الصغير في زيادة الطاقة الإنتاجية للمشروع.

الرمز	السؤال	التكرارات والنسب المئوية					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف %	اتجاه العينة
		لا على الاطلاق	لا إلى حد ما	لست أدري	نعم إلى حد ما	نعم وبكل تأكيد				
H1	ساهم التمويل توفير الاحتياجات اللازمة للإنتاج	82	116	54	181	40	2.96	1.289	43.54	لست أدري
		17.3%	24.5 %	11.4 %	38.3 %	8.5 %				
H2	ساهم التمويل في تحسين جودة المنتج	108	174	64	85	42	2.53	1.265	50	لا إلى حد ما
		22.8 %	36.8 %	13.5 %	18 %	8.9 %				
H3	ساهم التمويل في ادخال منتجات جديدة للمشروع.	122	189	45	86	31	2.40	1.231	51.29	لا إلى حد ما
		25.8 %	40 %	9.5 %	18.2 %	6.6 %				
H4	ساهم التمويل في رفع مستوى الإنتاج	126	184	48	78	37	2.40	1.255	52.29	لا إلى حد ما
		26.6	38.9	10.1	16.5	70.8				
H5	ساهم التمويل في عملية تسويق المنتجات	87	86	61	196	43	3.05	1.303	42.72	لست أدري
		18.4	18.2	12.9	41.4	9.1				
	ساهم برنامج التمويل في زيادة حجم الإنتاج.						3	1.247	41.57	لست أدري

المصدر: من إعداد الباحثة باستخدام برنامج SPSS

يُلاحظ من الجدول رقم (3-7) ما يلي:

- إن نتيجة متوسطات إجابات أسئلة هذا المحور كانت ضمن شريحة "لست أدري".

- إن إجابات أسئلة السؤال الخامس هي الأقل تشتُتاً حيث بلغت قيمة معامل الاختلاف 42.72% وبالتالي فإن إجابات أفراد العينة لهذا السؤال هي الأكثر تجانُساً، وبالمقابل كانت إجابات السؤال الرابع هي الأكثر تشتُتاً حيث بلغت قيمة معامل الاختلاف 52.29% وعليه فإن إجابات أفراد العينة لهذا السؤال هي الأقل تجانُسا.

وتم استخدام اختبار **Binomial Test** عند مستوى دلالة 0.05، وكانت الفرضية البديلة **H1: M>3**، ويوضح الجدول (3-8) نتائج الاختبار للفرضية الثانية.

الجدول (3-8) نتائج اختبار Binomial Test لفرضية المحور الثاني.

Binomial Test						
		Category	N	Observed Prop.	Test Prop.	Exact Sig. (2-tailed)
sign2	Group 1	1.00 <= 3	254	.54	.50	.118
	Group 2	2.00 > 3	219	.46		
	Total		473	1.00		

المصدر: من إعداد الباحثة باستخدام برنامج SPSS.

نلاحظ من الجدول السابق أن قيمة sig المحسوبة بلغت 118. وهي أكبر من 0.05 وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية التي تنص على أن المتوسط أصغر أو يساوي 3 أي أن أفراد عينة الدراسة لا يجدون دور لبرنامج التمويل الصغير في

تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال دورها في زيادة الطاقة الإنتاجية للمشروع. مما يدل على أن حجم التمويل المقدم لا يؤثر بشكل واضح على حجم الإنتاج وتعزو الباحثة ذلك لكون المبالغ المستفاد منها من التمويل الصغير صغيرة نسبياً إذا ما تمت مقارنتها بتكاليف الإنتاج حيث أنها قادره فقط على توفير الاحتياجات اللازمة للإنتاج.

اختبار فرضية المحور الثالث: دور برنامج التمويل في زيادة عدد العاملين في المشروع.

تم اختبار فرضية المحور الثاني التي تنص على ما يلي:

فرضية العدم: لا يوجد دور لبرنامج التمويل الصغير في زيادة عدد العاملين للمشروع. **H0:M≤3**

الفرضية البديلة: لبرنامج التمويل الصغير دور في زيادة عدد العاملين للمشروع. **H1: M>3**

لتحديد ما إذا كان هناك دور لبرنامج التمويل الصغير في عدد العاملين في المشروع، تم استخراج التكرارات والمتوسطات والانحرافات المعيارية لأسئلة المحور الثاني ويوضح الجدول رقم (3-9) النتائج التي توصلت إليها الباحثة.

الجدول (3-9) التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات والانحرافات المعيارية ومعاملات الاختلاف لأسئلة محور دور برنامج التمويل الصغير في زيادة عدد العاملين في المشروع.

الرمز	السؤال	التكرارات والنسب المئوية					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف %	اتجاه العينة
		لا على الاطلاق	لا إلى حد ما	لست أدري	نعم إلى حد ما	نعم وبكل تأكيد				
W1	ساهم التمويل في استحداث وظائف جديدة في المشروع.	74	187	21	107	84	2.87	1.395	48.60	لست أدري
		15.6%	39.5 %	4.4 %	22.6 %	17.8 %				
W2	ساهم التمويل في تشغيل أفراد من نفس أسرة صاحب المشروع	45	167	25	130	106	3.180	1.3699	43.07	لست أدري
		9.5 %	35.3 %	5.3 %	27.5 %	22.4 %				
W3	ساهم التمويل في تشغيل أفراد من خارج أسرة صاحب المشروع.	129	190	32	86	36	2.39	1.267	53.01	لست أدري
		27.3 %	40.2 %	6.8 %	18.2 %	7.6 %				
W4	ساهم التمويل في تعزيز ثقة العاملين في المشروع	46	133	19	100	175	3.48	1.463	52.29	لست أدري
		9.7 %	28.1 %	4 %	21.1 %	37 %				
W	ساهم التمويل في زيادة عدد العاملين في المشروع.				-	-	3.05	1.303	42.72	لست أدري

المصدر: من إعداد الباحثة في استخدام برنامج SPSS.

يُلاحظ من الجدول (3-9) ما يلي:

- إن نتيجة متوسطات إجابات أسئلة هذا المحور كانت ضمن شريحة "لست أدري".

- إن إجابات أسئلة السؤال الثاني هي الأقل تشتُتاً حيث بلغت قيمة معامل الاختلاف 43.07% وبالتالي فإن إجابات أفراد العينة لهذا السؤال هي الأكثر تجانُساً، وبالمقابل كانت إجابات السؤال الثالث هي الأكثر تشتُتاً حيث بلغت قيمة معامل الاختلاف 53.01% وعليه فإن إجابات أفراد العينة لهذا السؤال هي الأقل تجانُسا.

وتم استخدام اختبار **Binomial Test** عند مستوى دلالة 0.05، وكانت الفرضية البديلة **H1: M>3**،

ويوضح الجدول (3-10) نتائج الاختبار للفرضية الثالثة

Binomial Test						
		Category	N	Observed Prop.	Test Prop.	Exact Sig. (2-tailed)
sign3	Group 1	2.00 >3	245	.52	.50	.462
	Group 2	1.00 <=3	228	.48		
	Total		473	1.00		

المصدر: من إعداد الباحثة في استخدام برنامج SPSS.

نلاحظ من الجدول السابق أن قيمة sig المحسوبة بلغت 0.462 وهي أكبر من 0.05 وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية التي تنص على أن المتوسط أصغر أو يساوي 3 أي أن أفراد عينة الدراسة لا يوجدون دور لبرنامج التمويل الصغير في تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال دورها في زيادة عدد العاملين

في المشروع. وتعزو الباحثة ذلك نظراً لصغر حجم المشاريع واعتماد معظمها على التشغيل الفردي أي أن التمويل المقدم ساهم في تطوير المشروع ضمن العمالة الموجودة ولم يقم باستحداث وظائف جديدة للعمالة.

وقد اتفقت هذه النتيجة مع دراسة الدماغ(2010) حيث بينت نتائج الدراسة أن عدد العاملين في 52% من المشاريع لم يزد عن عامل أو اثنين.

واتفقت مع دراسة عمار (2014) حيث لم يجد الباحث نمواً في أعداد العاملين عند بداية المشروع ووقت الدراسة، فقد تبين أن متوسط أعداد العاملين في المشاريع لم يتغير منذ انطلاقتها.

نتائج الدراسة:

لقد هدفت الدراسة إلى التعرف على دور برنامج التمويل الصغير في تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في محافظة اللاذقية من خلال اختبار مجموعة من الفرضيات.

وبعد تحليل البيانات التي تم الحصول عليها من أفراد عينة الدراسة تم التوصل إلى النتائج التالية:

1- لبرنامج التمويل دور في تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة وذلك من خلال دورها في استمرارية المشروع ويتجلى ذلك من خلال زيادة رأس مال المشروع وشراء المنتجات الأساسية اللازمة للمشروع وزيادة حجم المبيعات ومن خلال بلوغ زبائن أكثر، حيث أن عنصر التمويل هو عنصر مهم في نشأة المشاريع ونموها.

2- ليس لبرنامج التمويل دور في تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال دورها في زيادة الطاقة الإنتاجية للمشروع، وذلك نتيجة لتدني قيمة

التمويل المقدم من هذه البرامج وعدم كفايته لرفع مستوى الإنتاج ولإدخال منتجات جديده للمشروع، حيث أن هذا التمويل بالحد الأقصى يوفر المتطلبات الأساسية اللازمة للإنتاج باعتبار أن تكاليف الإنتاج مرتفعة.

3- ليس لبرنامج التمويل دور في تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال دورها في زيادة عدد العاملين في المشروع حيث أن المشروع غالباً لا يشغل إلا فرداً واحداً وهو المستفيد من برنامج التمويل الصغير.

4- للصناعات الصغيرة مكانة وأهمية في الاقتصاد الكلي، إلا أنها تواجه عدة معوقات ذات طبيعة تمويلية وتسويقية وتنظيمية وفنية ونقص في البيانات والمعلومات.

التوصيات:

1- ضرورة إيلاء برنامج التمويل الصغير المزيد من الاهتمام من قبل الحكومة والإدارات المختصة، بما يتلاءم مع احتياجات قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة وبما يتفق مع خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تتبناها الدولة.

2- ضرورة الالتزام بتقديم التمويل بالحجم الذي يتلاءم مع التضخم الحاصل في الاقتصاد السوري ومع تدني قيمة العملة السورية، بالإضافة إلى تخفيض أسعار الفائدة إلى نسب معقولة، مع ضرورة مراعاة المدة الزمنية لاسترداد القرض وزيادتها بما يسهم في تخفيف العبء على المشروعات الصغيرة وإعطائها فرصة كافية للانطلاق والنجاح.

3- العمل على تشجيع المستفيدين من برنامج التمويل الصغير على توسيع مشاريعهم الفردية وإقامة مشاريع مشتركة والمساعدة على استمراريتها، لما لها دور في خلق فرص عمل جديدة تساعد في توظيف أفراد آخرين سواء من أسرة صاحب المشروع أو من خارجه والتي بدورها تسهم في الحد من البطالة.

4- ضرورة إيلاء المشروعات الصغيرة والمتوسطة المزيد من الاهتمام من خلال مساهمة المصارة الحكومية والخاصة بتبني إقامة معارض متخصصة لتسويق منتجاتها.

قائمة المراجع References:

- الشيخ، علا حنا (2005). **دور الصناعات الصغيرة في الاقتصاد المصري**، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة..

- الصفدي، سماح (2004). **منهجية الإقراض بضمان المجموعة (دراسة حالة برامج الاقراض بضمان المجموعة والادخار في قطاع غزة)**، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة.

- عبد العال، محمد عبد الرحمن(2011). **تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال سوق الأوراق المالية: دراسة حالة بورصة النيل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة**، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة

- بلدية، علاء سام (2018). **مؤسسات التمويل الصغير وأثرها في الوضع المعيشي للأسرة**، رسالة ماجستير، جامعة تشرين، كلية الاقتصاد.

- الدماغ، حنين (2008). **دور التمويل الصغير في تنمية المشاريع الصغيرة (دراسة تطبيقية على المشاريع النسائية الممولة من مؤسسات الإقراض NGOs في قطاع غزة)**، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر–غزة .

- زيدان، عمرو علاء الدين(2009). **إدارة المشروعات الصغيرة ومدخل ريادة الأعمال**، مطابع الولاء.

- زريق، مروج عدنان(2018). **المشروعات الصغيرة ودورها في حل مشكلة الفقر (دراسة ميدانية في محافظة اللاذقية)**، مجلة جامعة طرطوس للبحوث والدراسات العلمية، المجلد(2)، العدد(4).

- عمار، محمد غالب(2014). **أثر برامج التمويل على تنمية المشاريع متناهية الصغر (دراسة حالة: الإغاثة الإسلامية – قطاع غزة)**، الجامعة الإسلامية، غزة.

- عبد الحكيم، عمران ومحمد، العربي(2011). **برامج التمويل الأصغر ودورها في القضاء على الفقر والبطالة**، الجزائر، منشورات جامعة المسيلة.

- Islam, Serazul,(2009)." **Start – up and growth constraints on small- scale trading in Bangladesh**", Journal of Chinese entrepreneurship, vol 1, No 3.

- Okpukpara, Benjamin, (2009),"**Strategies for effective loan delivery to small- scale enterprises in rural Nigeria**", journal of Development and Agricultural Economics, vol2

-Mohammed Omran, **Access To Finance for SMEs Through to stock Exchange in Eggpte: Conceptual Frame Work and Policy Implications, Cairo and Alex**. Stock Exchange Cairo Occasional papers, No.3, June 2008, p.37